آليات اصلاح الاقتصاد العراقي

نظام أسيكودا (ASYCUDA) انموذجاً

د. سرى موفق مقصود

أستاذ العلاقات الاقتصادية المساعد/ جامعة النهرين

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث

Enki Foundation for Studies and Research

الملخص

في ظل المتغيرات الاقتصادية المتسارعة، يقف الاقتصاد العراقي أمام تحدٍ مفصلي يتمثل في التخلص من هيمنة المورد الواحد والريعية النفطية، اذ تعد إصلاحات الإدارة الجمركية من اهم الخطوات الحيوية لتعزيز الاقتصاد وحماية السيادة المالية للدولة، لذا تحاول هذه الورقة البحثية الغوص في عمق الأزمة الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد العراقي، متخذةً من ملف الإيرادات غير النفطية، وتحديداً المنافذ الحدودية، نقطة انطلاق لفهم آليات الهدر المالي. ولأن تشخيص المشكلة لا يكفي، نوضح قراءة تحليلية لنظام البيانات الجمركية الآلي أسيكودا -ASYCUDA كأنموذج تطبيقي للخروج من نفق الإدارة التقليدية نحو الحوكمة الرقمية. وتصل الورقة إلى قناعة بأن «أسيكودا» ليس مجرد برنامج إلكتروني، بل هو اداة من ادوات الاصلاح الاقتصادي، إلا أنه يصطدم بشبكات مصالح معقدة، مما يجعل الإرادة السياسية الداعمة له شرطاً لا غنى عنه لنجاحه والتأسيس لاقتصاد أكثر متانةً واستقراراً.

الكلمات المفتاحية

الاقتصاد العراقي، الحوكمة الرقمية، الإصلاح المستدام، أسيكودا (ASYCUDA)، المنافذ الحدودية، الجمارك، الإيرادات غير النفطية، مكافحة الفساد.

المقدمة

طالما وصف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد رهين لتقلبات أسواق النفط العالمية، لاسيما في ظل الاوضاع الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الدوليعامة والاقتصاد العراقي خاصة، إذ تشكل العوائد النفطية شريان الحياة الأوحد لموازنة الدولة، متجاوزة عتبة الـ 90 % في معظم السنوات، هذه الاعتمادية الريعية وعدم تنويع مصادر الدخل وتحقيق امان اقتصادي لم يكن وليد اللحظة، بل هو تراكم لعقود من السياسات الاقتصادية التي أهملت القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، وجعلت من الاستيراد المفتوح الوسيلة الأسهل (وربما الوحيدة) لتلبية احتياجات السوق المحلي المتنامية، اي أصبح السوق العراقية سوق استهلاكية بأمتياز تعتمد على الاسواق الخارجية بما تنتجه من سلع وبضائع وخدمات مع انتاج محلي خجول وبسيط لبعض القطاعات لا يسد حاجة السوق الداخلية.

لكن المفارقة الموجعة هنا لا تكمن فقط في استنزاف العملة الصعبة عبر حجم الاستيرادات الهائل، بل في ضآلة الإيرادات الجمركية والضريبية التي تدخل فعلياً إلى خزينة الدولة مقابل هذا الكم الهائل من البضائع لسنوات طويلة، ظلت المنافذ الحدودية العراقية مدخلاً لعمليات معقدة من التهرب الجمركي، والتقديرات العشوائية، والروتين الورقي المتهالك الذي وفر بيئة خصبة للمحسوبية والفساد الإداري.

«يقف الاقتصاد العراقي أمام تحدٍ مفصلي يتمثل في التخلص من هيمنة المورد الواحد والريعية النفطية»

من هنا، ومن وسط هذه التحديات، برزت محاولات جادة ومهمة لإصلاح هذا القطاع الحيوي، لعل أبرزها قرار الحكومة العراقية الجريء بتبني نظام «أسيكودا» العالمي لأتمتة الإجراءات الجمركية، وتأتي هذه الورقة البحثية لتطرح تساؤلاً

جوهرياً: هل يمتلك نظام أسيكودا القدرة الفعلية على الحد من الفساد المالي والاداري في المنافذ الحدودية، وهل من الممكن ان يحقق ايرادات ويسهم في تنويع مصادر الدخل، وتحويل المنافذ الحدودية من «ثقب أسود» يستنزف موارد الدولة إلى رافد أساسي وقوي يدعم الموازنة العامة؟ وكيف يمكن لهذا النظام أن يؤسس لمرحلة جديدة ومختلفة من الحوكمة الإلكترونية في العراق؟

المحور الأول: جذور الأزمة وحتمية الإصلاح الاقتصادي

اولاً: الاقتصاد العراقي والريعية النفطية

لا يمكن الحديث عن حلول وإصلاحات دون التطرق الى طبيعة الاقتصاد العراقي وآلياته وميكانزمات التحول الواجب الاخذ بها، اذ يعيش العراق منذ عقود حالة كلاسيكية لما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ «المرض الهولندي»، إذ أدى الاعتماد الكلي على تصدير النفط الخام بأسعار متقلبة، إلى إهمال شبه تام للقطاعات التي تخلق قيمة مضافة حقيقية كالزراعة والصناعة والاستثمار.

وقد أسهمت هذه الوفرة المالية (الريعية) في بناء قطاع عام متضخم ومترهل، بات يستنزف الجزء الأعظم من الموازنة التشغيلية على هيئة رواتب وأجور، تاركاً فتاتاً لا يذكر للإنفاق الاستثماري أو تطوير البنى التحتية. هذه الهيكلية المشوهة تجعل صانع القرار العراقي، والمواطن على حد سواء، في حالة قلق دائم مع كل اهتزاز يشهده سعر برميل النفط في البورصات العالمية. ومع اي اضطرابات اقتصادية او سياسية او امنية تؤثر على اسعار النفط، ومن ثم يجعل الاقتصاد العراقي رهين تذبذبات اسعار النفط المتفاوتة، لذا، لم يعد تنويع الاقتصاد

وتعظيم الإيرادات غير النفطية مجرد ترف أو خيار تنموي نلجأ إليه متى شئنا، بل أصبح «ضرورة بقاء» وحصانة للأمن القومي الاقتصادي.

ثانياً: المنافذ الحدودية: الثروة المهدورة

يستورد العراق بوتيرة متزايدة نادرة لتغطية الاستهلاك الداخلي المتزايد، وبالمنطق المالي السليم، يفترض أن تنعكس هذه الواردات الضخمة على شكل إيرادات سيادية (رسوم جمركية وضرائب) قادرة على إنعاش الميزانية الاتحادية والتقليل من الاعتمادية الريعية، إلا أن الواقع صدم الجميع، فالإدارة اليدوية (البيروقراطية) للمنافذ على مدى سنوات طويلة خلقت سلسلة من التعقيدات والتشوهات التي شجعت على أوسع عمليات التهرب الجمركي.

إن غياب التسعيرة الآلية الموحدة، والاعتماد بشكل رئيسي على «الاجتهاد الشخصي» والمزاجية للمقيم الجمركي، فتح أبواباً واسعة للتلاعب بقيم البضائع وتصنيفاتها. أضف إلى ذلك، الفجوة في توحيد الإجراءات بين المنافذ الاتحادية وتلك التابعة لإقليم كردستان، الأمر الذي خلق بيئة غير متكافئة أضرت بالتاجر النظامي الملتزم، وشجعت مسارات التجارة غير المشروعة. أمام نزيف مالي بهذا الحجم، ظهر بوضوح أن العلاجات الترقيعية لم تعد تجدي نفعاً، وأن الاعتماد على «الرقمنة» والحوكمة التكنولوجية هو التدخل او الخيار الوحيد القادر على إنقاذ الموقف والتخلص من الاجراءات التقليدية التي تعد أحد اهم اسباب الفساد المالي.

المحور الثاني: نظام «أسيكودا" (ASYCUDA) – فلسفة النظام وآلية عمله

اولاً: نظام اسيكوادا (ASYCUDA)(المفهوم والمميزات)

«لم يعد تنويع الاقتصاد وتعظيم الإيرادات غير النفطية مجرد ترف أو خيار تنموي... بل أصبح ضرورة بقاء وحصانة للأمن القومي الاقتصادي»

نظام الأسيكودا هو اختصار لـ(Automated System for Customs Data) اي نظام آلي لمعالجة بيانات الجمارك يمكننا وصف «أسيكودا»، كما يعرف بأنه « نظام إلكتروني مركزي ومنضبط» لإدارة الجمارك، تم ابتكار هذا النظام وتطويره من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ولم يكن الهدف من تصميمه مجرد تحويل الورق إلى بيانات مخزنة في الحواسيب، بل الغاية الأسمى كانت «إعادة هندسة الإجراءات التجارية» من الصفر، يعتمد الأسيكودا على معايير دولية

موحدة (مثل رموز النظام المنسق HS من منظمة الجمارك العالمية WCO ومعاييرISO).

يعد نظام الأسيكودا الاكثر اعتماداً، فقد اعتمدته أكثر من 102 دولة، 90% منها تعمل على أحدث إصدار المعروف بأسم نظام أسيكودا العالمي (ASYCUDA World) أو في طور الانتقال إليه، وتتنوع هذه الدول بين نامية ومتقدمة، مما يعكس مرونة النظام وفعاليته في مختلف البيئات، ويثبت قدرته الفريدة على التكيف مع مختلف البيئات التشريعية والتحديات التشغيلية المعقدة في الدول النامية، وتقدم النسخة الحديثة (ASYCUDA World)، التي يستعملها العراق، ميزة استراتيجية كونها تعتمد بالكامل على بيئة «الويب»، مما يمنحها مرونة فائقة وتتيح الوصول إليها وشفافية عملياتها بشكل لا يقبل المساومة ومن أي مكان.

اما من حيث البيئة التشريعية والقانونية العراقية فقد تم الاستناد إلى حزمة قرارات حكومية لتسهيل وضمان تطبيق الأسيكودا، من أبرزها قرار مجلس الوزراء رقم (957) لسنة 2025 الصادر أواخر عام 2025، الذي مثل نقطة تحول في طريقة استيفاء الرسوم والضرائب عبر المنافذ الحدودية.

«المنافذ الحدودية العراقية مدخلاً لعمليات معقدة من التهرب الجمركي... والروتين الورقي المتهالك الذي وفر بيئة خصبة للمحسوبية والفساد الإداري»

ثانياً: آليات عمل نظام اسيكوادا

يستهدف أسيكودا إحداث انتقال ثوري في طريقة إدارة العمل الجمركي اليومي عبر مسارات محددة:

1. **القضاء على البيروقراطية:** يقدم النظام التطبيق الفعلي لمفهوم «النافذة الواحدة»، حيث يمكن للتاجر أو المخلص الجمركي الشروع في إتمام تصاريحه ودفع

التزاماته إلكترونياً دون الحاجة للدوران في حلقة مفرغة أو الوقوف طويلاً أمام طوابير التواقيع اليدوية، هذا الإجراء يقلص زمن بقاء البضائع في المنافذ والموانئ من أسابيع إلى ساعات، وهو ما يقلل تكلفة الاستيراد بشكل مباشر.

2. **آلية الاحتساب:** النظام مبرمج سلفاً ومحمل بقوائم التعريفة الجمركية الوطنية، بمجرد إدخال الرمز المنسق (HS Code) لنوع البضاعة وكميتها، يتم احتساب الرسوم آلياً بدقة متناهية، هذه الميزة تسحب صلاحية التقديرات البشرية (التخمين) وتلغي الصلاحيات المرنة للموظفين، مما يقضي على محاولات المساومة وتخفيض الرسوم مقابل الرشوة.
3. **الإدارة الذكية للمخاطر:** بدلاً من تفتيش كل حاوية وكل شاحنة تمر عبر المنفذ، وهو أسلوب قديم وبطيء يخلق تكدساً خانقاً للعمل، يعتمد النظام على محركات متطورة لتحليل بيانات المخاطر، الشحنات العائدة لشركات رصينة ذات تاريخ ملتزم تمر عبر «المسار الأخضر» بسرعة فائقة، بينما يتم توجيه العين الرقابية وجهود التفتيش نحو الشحنات الأكثر خطورة التي تحددها الخوارزميات.

"المنافذ الحدودية العراقية مدخلاً لعمليات معقدة من التهرب الجمركي... والروتين الورقي المتهالك الذي وفر بيئة خصبة للمحسوبية والفساد الإداري"

المحور الثالث: نظام اسيكوادا بين التطبيق والتحديات

إن التوجه واتخاذ القرار نحو اعتماد نظام اسيكوادا انطلاقاً من مطار بغداد الدولي وعدد من الموانئ والمنافذ الحيوية، يعد نقلة جريئة وخطوة محورية في جهود بناء حوكمة حقيقية

لمؤسسات الدولة المالية رغم الظروف الاستثنائية سوا على المستوى السياسي ام الاقتصادي ام التغيرات التي تشهدها المنطقة، لكن بالوقت نفسه ان هذه الخطوات اصبحت لازمة واجبارية أمام صانع القرار الاقتصادي العراقي، اذ لابد من اتخاذ خطوات اصلاحية ووضع استراتيجيات لاعادة هيكلة الاقتصاد العراقي دون تردد أو فسح المجال للمجاملات السياسية او اتخاذ قرارات مبنية على عدم خبرة او معرفة حقيقية بالوضع الاقتصادي العراقي والتحديات التي يواجهها، لذا جاءت هذه الخطوة ضمنت سلسلة خطوات واجراءات لابد من اعتمادها

لتحقيق حوكمة الكترونية وتعزيز مصادر الدخل وتنويع الايرادات للموازنة.

اولاً: مقومات تطبيق اسيكوادا

1. **تنويع الايرادات:** الأثر الإيجابي الأسرع والأهم هو القفزة الكبيرة المنتظرة في الإيرادات الجمركية المحصلة، إغلاق الثغرات التي كان يتسرب منها التهرب الجمركي، يعني أن المليارات التي كانت تضيع في دهاليز الفساد ستشق طريقها أخيراً لتدخل في الحسابات الرسمية للبنك المركزي، لتساند الموازنة العامة وتخفف من طغيان الإيرادات النفطية.
2. **خلق بيئة تجارية آمنة وجاذبة للاستثمار:** عندما يتيقن المستثمر الأجنبي أو التاجر المحلي أن إجراءات التخليص الجمركي في العراق أصبحت واضحة، سريعة، ومحمية من الابتزاز أو المساومات، فإن هذا سينعكس بشكل إيجابي ومباشر على بيئة الأعمال برمتها، وعلى المناخ الاستثماري، كما يسهم في استقرار أسعار السلع في السوق المحلية كون المستورد لن يضيف «تكاليف التأخير والرشاوي» على سعر المستهلك النهائي.
3. **بناء قاعدة بيانات وطنية حقيقية ودقيقة:** لأول مرة، سيتاح لصناع القرار الاستراتيجي في العراق الاطلاع على بيانات حقيقية ولحظية وشاملة حول طبيعة ما يدخل ويخرج من البلاد، هذه البيانات الحية تعد سلاحاً اقتصادياً فتاكاً وضرورياً جداً لرسم سياسات نقدية صائبة، واتخاذ قرارات صحيحة بشأن تنمية الصناعات التي يمكن حمايتها.

الشكل يوضح فوائد تطبيق نظام اسيكوادا العالمي في العراق

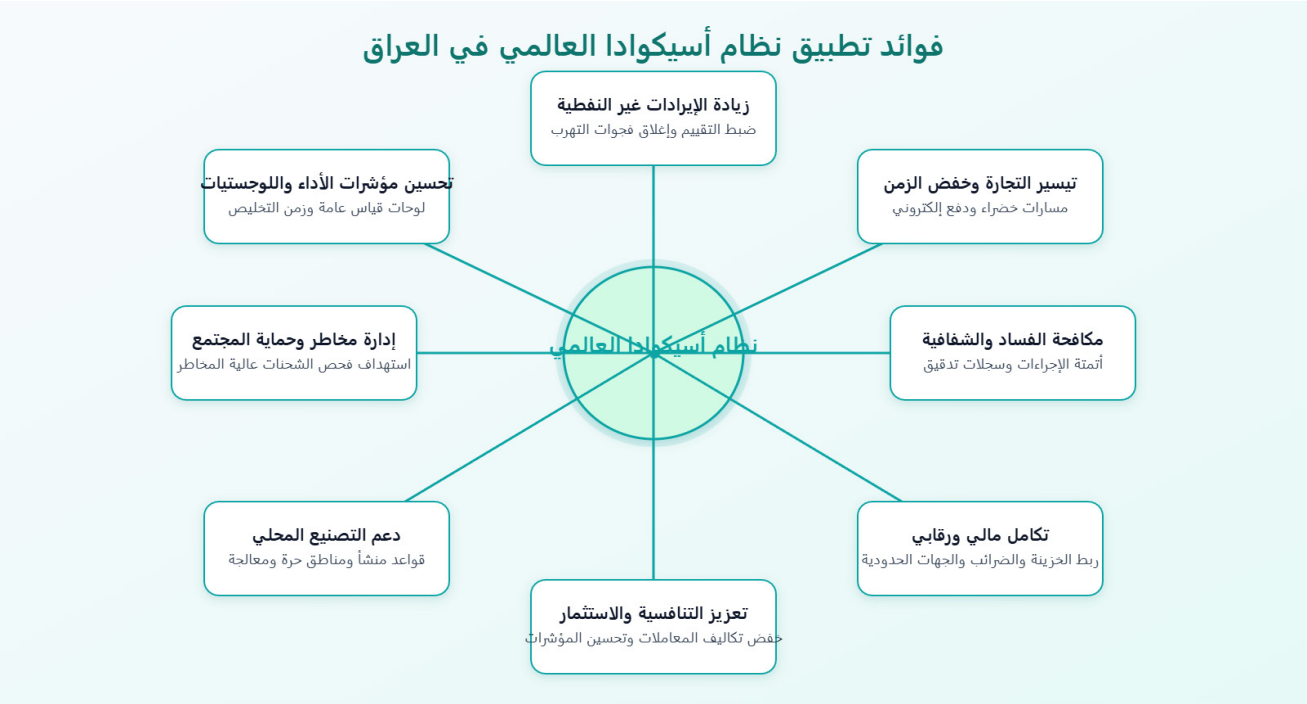

المصدر: من اعداد الباحثة.

ثانياً: معوقات تطبيق نظام اسيكوادا (ASYCUDA):

هناك العديد من المعوقات والاصوات التي تحول دون تطبيق نظام اسيكوادا مسوغة ذلك بزيادة التكاليف على المواطن والعديد من المسوغات الاخرى التي تتناقض مع اي محاولة او خطوة تتخذ للاصلاح الاقتصادي، لذا علينا أن نكون واقعيين، التحديات متعددة ما بين تأجيج المواطن ومابين ضغط جهات مستفيدة، فالأمر هنا أخطر وأكبر بكثير من مجرد شراء حواسيب وتنصيب برامج، ونوضح اهم التحديات من خلال الاتي:

1. **ضغط متعدد الجوانب:** من الطبيعي جداً أن يواجه تطبيق النظام معارضة ومقاومة عنيفة وخفية من

قبل أفراد وشبكات انتفاع تضررت مصالحها جراء إنهاء «الفوضى المنظمة» التي كانت تدر عليهم أموالاً طائلة، هذه المقاومة قد تأخذ أشكالاً خبيثة كمحاولات التشكيك بالنظام، أو افتعال أعطال في الإنترنت، أو خلق طوابير وعرقلة مقصودة لإجبار الإدارة على العودة للعمل اليدوي.

2. **ضعف البنى التحتية والتقنية:** يعاني البلد من مشاكل هيكلية تتعلق باستقرار شبكات الطاقة الوطنية وجودة وقوة خدمات الإنترنت التي تشكل النخاع الشوكي لأي نظام إلكتروني «سحابي». انقطاع الاتصال لساعات في منفذ حيوي قد يسبب كارثة تجارية وتكدساً هائلاً للسلع وتلفاً لتلك السريعة الفساد.
3. **المهارات البشرية والتكنولوجية:** إن الانتقال من عقلية الورقة والقلم والختم، إلى إدارة أنظمة إلكترونية تفاعلية يتطلب إرادة لتغيير ثقافة المؤسسة ككل، التحدي يكمن في مدى استيعاب الكوادر الفنية والمخلصين الجمركيين لعمل النظام عبر دورات مكثفة ومستمرة للوصول إلى الاحترافية، ومدى توفر مهارات نوعية فعالة.

«أسيكودا ليس مجرد برنامج إلكتروني، بل هو أداة من أدوات الإصلاح الاقتصادي»

4. **تأمين الدفع الالكتروني**: يظل النظام منقوص الفعالية إذا لم يُترجم إلى مدفوعات إلكترونية صرفة (e-payment) فطالما بقيت آلية الدفع تعتمد على العملة النقدية (الكاش) في الصناديق لتسديد الرسوم، فإن نافذة التلاعب الورقي بالاختلاسات ستبقى مواربة حتى مع أفضل الأنظمة العالمية.

الاستنتاجات

يمكننا القول إن محاولة إصلاح الاقتصاد العراقي وتأمين الايرادات دون إحكام السيطرة على «صنابير الهدر» في المنافذ الحدودية، هي محاولة يائسة غير مجدية، لقد برهنت التجربة العملية في العراق المرة تلو الأخرى أن التعويل على الأدوات التقليدية والنوايا الحسنة لمكافحة الفساد في الجمارك لم يعد مجدياً، لذ جاء قرار تطبيق نظام «أسيكودا» كأداة استراتيجية فاعلة تمتلك القدرة على تجريد الفساد الإداري من أسلحته الأكثر فتكاً: «التعتيم»، و«الروتين الطويل»، و«حرية التخمين الشخصي». ومع ذلك، يجب علينا الإقرار بأن هذه الأداة التقنية الراقية مرهونة عضوياً بالبيئة المرافقة لها. التكنولوجيا وحدها، مهما بلغت عظمتها، لا تصنع المعجزات إذا لم تكن مدعومة بإرادة سياسية حازمة وموحدة، وبيئة أمنية تفرض سطوة القانون بقوة هيبة الدولة، ولكي نضمن أن يكون تطبيق «أسيكودا» نقطة تحول حقيقية ومستدامة، وليست مجرد ضجة إعلامية ثم تنتهي، تتقدم هذه الورقة البحثية بالتوصيات العملية التالية:

«التكنولوجيا وحدها... لا تصنع المعجزات إذا لم تكن مدعومة بإرادة سياسية حازمة وموحدة»

1. **بناء جدار الحماية السياسي والأمني:** من الضروري جداً أن تحظى الفرق الفنية وإدارات الجمارك العاملة على تطبيق النظام بدعم مطلق وغير مشروط من أعلى السلطات القيادية في الدولة، وتوفير مظلة أمنية قوية تمنع أي شخصيات أو جهات، متنفذة كانت أو عشائرية أو مسلحة، من التدخل في عمل المنافذ أو ترهيب الموظفين، ليصبح القانون هو السيد المطلق.

2. **توحيد التعليمات والانظم:** النظام الآلي المركزي يتهاوى إذا طبق بانتقائية، إذا تركت منافذ معينة تعمل بالنظام اليدوي أو بنظام موازٍ مختلف، فإنها ستتحول تلقائياً إلى «خاصرة رخوة» وتصبح بوابة مفضلة للمهربين لتمرير بضائعهم، لذلك يجب إلزام كافة المنافذ (البرية والبحرية والجوية) في عموم جغرافية العراق، بما في ذلك إقليم كردستان، للعمل تحت مظلة نظام وطني اتحادي لضمان التنافس العادل بين التجار.
3. **التنسيق المؤسساتي:** لغرض تضييق الخناق على شبكات التهريب وغسيل الأموال، من الضروري الإسراع في ربط قاعدة بيانات أسيكودا برمجياً و»في الوقت الفعلي» مع كل من: البنك المركزي العراقي (لمطابقة قيم البضائع مع الحوالات الخارجية المشتراة)، والهيئة العامة للضرائب، والرقابة الصحية، والجهاز المركزي للتقييس. هذا الترابط سيخلق «عقيدة رقابية رقمية» لا يمكن اختراقها.

«لقد اختبرت احداث السابع من أكتوبر توافقات(Accords)التطبيع ومدى صمودها وقدرتها على التوسع لتشمل دول خرى في الشرق الأوسط».

4. **توفير المهارات البشرية النوعية:** من الضرورة إن يتم «أكاديمية جمركية تخصصية» تعمل على تأهيل الموظفين بشكل عميق ودوري، لمنحهم تراخيص رسمية تخولهم العمل على النظام. ولا بد أن يرافق ذلك نظام «حوافز مجزية» للموظفين، يحصّنهم مادياً وكرامةً، ويجعل من النزاهة والإخلاص للنظام الجديد الخيار الأكثر ربحية وأماناً لهم.
5. **تأمين البدائل التقنية:** توفير بنى تحتية بديلة مؤمنة، مثل اشتراكات الإنترنت الفضائية المعزولة والمشفرة

والخاصة بالحكومة فقط، بالإضافة إلى أنظمة طاقة شمسية ومولدات توربينية ضخمة للمنافذ لضمان عمل «السيرفرات» ومحطات العمل على مدار الـ 24 ساعة بدون أي عذر تقني.

المصادر:

1. علي نعمة بيتي، تكنولوجيا المعلومات واهميتها في تطوير الاداء الجمركي للهيئة العامة للكمارك العراقية بأستخدام نظام اسكوادا، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الحادية والعشرون، العدد (78)، 2023.
2. عصام عبد الخضر سعود، تطبيقات نظام الاسيكوادا للتخليص الجمركي في العراق الواقع والتبعات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ورقة سياسات، 2026، متوفر على الرابط الاتي: https://www. /15230/02/bayancenter.org/2026 .
3. تكييف استخدام اسيكوادا العالمي مع وضع الكوفيد19- دليل التوصيات للادارات الجمركية، الاونكتاد، متوفر على الرابط الاتي: https://asycuda. org/wp-content/uploads/Guidelines-ASYCUDA_COVID19_Arabic.pdf .